الأنباء
الجمعة 10 اغسطس 2012

«الكويتية» ترد على اتهامات النواب بشأن عدم تحديث أسطولها: مجلس الأمة أوقف الخطط الرامية لتجديد الأسطول منذ 2005

أعربت مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية عن أسفها بشأن ما تردد مؤخرا على لسان بعض من نواب مجلس الأمة حاليين وسابقين من أن إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن عدم تحديث أسطولها ووصول الحال إلى ما هو عليه الآن.

وجاء نص البيان كما يلي: «انه لغني عن القول مساعي الإدارة الحالية والإدارات السابقة لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الجاهدة لتحديث أسطولها والارتقاء بمستوى المنتج لتنافس الشركات المحلية والإقليمية، وتأكيدا على ذلك يمكن الرجوع لمضبطة جلسة مجلس الأمة يومي 9 و10 يوليو 2007 للاطلاع على الهجوم الشرس الذي شنه بعض أعضاء مجلس الأمة في هذه الجلسة عندما عرض التقرير الحادي عشر للجنة الميزانيات والحسابات الختامي الصادر بتاريخ 7 يوليو 2007 والذي عرض فيه مناقشة مشروع القانون بربط ميزانية المؤسسة للسنة المالية 2008/2007 حيث قامت اللجنة المذكورة والتي كان يرأسها النائب عدنان عبدالصمد وبإجماع أعضائها بإلغاء مبلغ 1,5 مليون دينار كانت مخصصة للدفعة الأولى لتحديث أسطول المؤسسة على الرغم من استماع اللجنة إلى شرح قدمه رئيس مجلس الإدارة ـ العضو المنتدب لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الشيخ طلال مبارك الصباح في ذلك الوقت عن تحديث الأسطول باجتماع اللجنة الذي عقد بتاريخ 27 يونيو 2007 والذي بيّن حاجة المؤسسة لشراء أسطول جديد وإعادة الهيكلة حتى تتمكن من منافسة باقي الشركات، وان نتائج الدراسة التي قامت بها المؤسسة تحت مظلة (الاياتا) أثبتت الحاجة لشراء وتحديث الأسطول.

هذا بالإضافة إلى حصول المؤسسة على موافقة لجنة المناقصات المركزية لاستجلاب العروض من الشركات العالمية لشراء الأسطول، وبالفعل تقدمت أكثر من شركة وتم توقيع مذكرة تفاهم مع (شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات) لشراء عدد من الطائرات وذلك لتقديمها اقل الأسعار وتسليم الطائرات بوقت أقصر، مع العلم بأن المؤسسة تملك أسهما في شركة ألافكو بنسبة 11,47٪ مما سيعود بالنفع أيضا على المؤسسة مستقبلا.

وقد قامت المؤسسة بناء على طلب رئيس مجلس الأمة المؤرخ في 3 يوليو 2007 والذي جاء فيه أن لجنة الميزانيات تقدمت بعدة طلبات عن تحديث أسطول المؤسسة وقد قامت المؤسسة بالرد على هذه الطلبات بتاريخ 7 يوليو 2007 وفقا للكتاب الذي أرسل لوزير المواصلات بذلك الوقت عبدالواحد العوضي وتم إرسال نسخة من نفس الكتاب الى النائب عدنان عبدالصمد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي وذلك بتاريخ 8 يوليو 2007 ومن هذه الطلبات خطة طويلة المدى موضحا فيها عدد الطائرات المراد شراؤها والموافقات والإجراءات الرسمية والتكلفة الإجمالية المتوقعة لشراء الطائرات ومصادر تمويلها ونسخة من مذكرة التفاهم مع شركة ألافكو.

إلا أنه للأسف لم يلتفت لطلب المؤسسة بشأن تحديث أسطولها نهائيا بل قامت لجنة الميزانيات بعرض تقريرها متضمنا إلغاء مبلغ 1,5 مليون دينار المخصص لتحديث أسطول المؤسسة وقام مجلس الأمة بالجلسة المنعقدة بتاريخ 9 و10 يوليو 2007 باعتماد ميزانية المؤسسة كما جاء بتقرير لجنة الميزانيات مما يعني عدم موافقة المجلس على تحديث أسطول المؤسسة.

ومما يؤسف له أن بعضا من أعضاء مجلس الأمة في الجلسة المشار إليها أعلاه أي يومي 9 و10 يوليو 2007 قد هاجموا المؤسسة على خطط تحديث الأسطول وعلى صفقة شراء طائرات التي كانت ستوفر على الدولة مئات الملايين من الدولارات حيث كانت الصفقة التي كانت تسير بالاتجاه الصحيح مع شركة الافكو قد أجهضت بسبب تلك المواقف المتشنجة وغير المبررة ومن دون تقديم أي دليل على صحتها والتي تم ذكرها في مضبطة جلسة مجلس الأمة يومي 9 و10 يوليو 2007 حيث تحدث بعض أعضاء مجلس الأمة وقاموا بالهجوم على المؤسسة والمسؤولين عليها واتهامهم باتهامات باطلة ومنهم النواب مسلم البراك وعلي الدقباسي وحسين مزيد المطيري وانتهت الجلسة بطلب تقدم به بعض أعضاء مجلس الأمة بإعادة تشكيل مجلس الإدارة وتحويل تقرير لجنة التحقيق البرلمانية التي شكلها مجلس الأمة بجلسته المنعقدة في 6 يونيو 2005 والتي تمت إعادة تشكيلها بجلسة المجلس في 17 يوليو 2006 حيث قدمت اللجنة المشكلة من النواب عادل الصرعاوي رئيس اللجنة وأحمد لاري مقرر اللجنة ود.فيصل المسلم عضو اللجنة تقريرها بتاريخ 7 يوليو 2007 وصوت المجلس بأغلبية 30 عضوا من أصل 42 على التوصية للحكومة بإحالة التقرير للنيابة العامة. ونظرا لخطورة هذا الاتهام فقد أوصى مجلس إدارة المؤسسة والإدارة التنفيذية بكتاب المؤسسة المرسل لوزير المواصلات السابق عبدالواحد العوضي بتاريخ 29 يوليو 2007 بان يتم تحويل الموضوع للنيابة العامة لإظهار الحقائق للجميع وبعيدا عن أي تجاذبات أو ترسبات سياسية.

وبتاريخ 18 أغسطس 2007 صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (772/ثانيا) بهذا الخصوص، وحققت النيابة العامة بالموضوع وأصدر النائب العام قراره رقم (م ن ع/2008/512) بتاريخ 23 يوليو 2008 كالآتي:

- استبعاد شبهة جرائم العدوان على المال العام المثارة بالأوراق بشأن الواقعة المنوه عنها بالتوصية الأولى بتقرير اللجنة المشكلة بمجلس الأمة.
- قيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إداريا.

ومن هنا يتضح سلامة وموقف المؤسسة مما نسب الى مسؤوليها الذين تمت إحالتهم للتحقيق وأثبتت النيابة العامة عدم صحة ما نسب لهم من تهم.

مع العلم بأن مذكرة التفاهم التي وقعت مع شركة ألافكو هي الأنسب والأقل تكلفة وذلك بشهادة ممثل شركة بوينغ الذي قدم خلال الاجتماع الذي عقد بتاريخ 30 يوليو 2007 في مقر وزارة المواصلات وبحضور وزير المواصلات في ذلك الوقت عبدالواحد العوضي وممثلين عن الإدارة التنفيذية للمؤسسة برئاسة الشيخ طلال مبارك الصباح رئيس مجلس الإدارة ـ العضو المنتدب قدم ممثل شركة بوينغ جدولا يبين الإيرادات التي تواكب التسليم المبكر للطائرات كما هو في عرض شركة ألافكو مما يؤكد عرض شركة ألافكو من حيث النتيجة النهائية من احتساب المصروفات والإيرادات.

ومما سبق تتضح مواقف بعض النواب الذين نفوا أن يكونوا ضد تحديث أسطول المؤسسة في تلك الفترة ومنهم النواب: مسلم البراك وعدنان عبدالصمد حيث مضابط جلسات مجلس الأمة يومي 9 و10 يوليو 2007 تثبت عكس ما يقولون.

مع العلم بأنه لو تمت صفقة شراء الطائرات مع شركة ألافكو كما هو محدد لها لكان لدى المؤسسة في العام الحالي 2012 عدد (13) طائرة جديدة وفي عام 2014 يتم تسليم باقي الطائرات وعددها (6) طائرات ليصبح عدد الطائرات الجديدة في أسطول المؤسسة (19) طائرة وذلك فقط للصفقة التي تم إلغاؤها مع شركة ألافكو.

وتؤكد المؤسسة أن الإدارة التنفيذية بذلت جهودا كبيرة لتحديث أسطولها منذ العام 2005 إلا أن مجلس الأمة أوقف هذه الخطط الرامية لتجديد الأسطول وذلك بامتناعه عن عدم إدراج قيمة الدفعة الأولى المخصصة لشراء الطائرات في ميزانية المؤسسة للسنة المالية 2008/2007 وفقا لما ذكر أعلاه، ولعل الوضع الحالي لطائرات المؤسسة خير دليل على حاجة المؤسسة الماسة لتحديث الأسطول وبأسرع وقت ممكن الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود في السلطتين التنفيذية والتشريعية لحسم هذا الموضوع.

المنبر الديموقراطي لإحالة النظام الانتخابي للمحكمة الدستورية

أصدر الأمين العام للمنبر الديموقراطي يوسف الشايجي بيانا حول التردد الحكومي في إحالة النظام الانتخابي للمحكمة الدستورية جاء فيه:

لا يوجد سبب وجيه ومقنع من الناحية القانونية والدستورية للتردد الحكومي في إحالة النظام الانتخابي «الدوائر الخمس» إلى المحكمة الدستورية حتى يومنا هذا، رغم مرور ما يزيد على شهر ونصف الشهر منذ صدور حكم المحكمة الدستورية في 2012/06/20، عاشت الكويت خلالها فراغا تشريعيا ودستوريا نتيجة حل مجلس 2012 وتعليق مجلس 2009، سوى الخضوع والخنوع لـ«صوت الفوضى» الرافض للذهاب للمحكمة الدستورية والمنادي بإجراء الانتخابات القادمة حسب النظام الحالي «قبل تحصينه» من المحكمة، والداعي لإدخال البلاد في المزيد من المتاهات السياسية: حيث لا يرى بأسا أو إشكالا عند الطعن مستقبلا وإلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية القادمة امتثالا لحكم المحكمة عند قبولها الطعن وإعادتها حسب نظام انتخابي جديد، أي ما يرفضه اليوم سيقبل به بعد عدة أشهر قليلة قادمة (فأين المنطق وأين الحكمة في هذا الرأي؟)، لا.. بل شجع هذا التردد في ارتفاع وتيرة هذا الصوت الذي أصبح يوجه التهم بالفساد والإفساد لجميع من يخالفه الرأي دون تمييز بين من يطالب باللجوء للمحكمة الدستورية لتحصين النظام الانتخابي بهدف الاستقرار السياسي وبين من يطالب بتعديل الدوائر أو إنقاص حق التصويت للناخب قبل الذهاب للمحكمة بغرض إحداث تغيير في مخرجات الانتخابات، فكيف يمكن بعد ذلك أن نفهم ونقبل حسب «هذا المنطق» بأن الفاسد هو من يلجأ إلى القانون ويطالب بتطبيق الدستور، والشريف هو من يدعو للفوضى وللتكسب الانتخابي المرتبط بمصالحه الخاصة على حساب استقرار الأوضاع السياسية؟!

وأكد البيان أن الإحالة للمحكمة الدستورية لا تتعارض مع الدعوات الصادقة للحوار الوطني بين جميع القوى المدنية والسياسية لوضع «التصورات الأولية» للنظام الانتخابي القادم أو لبحث أي قضايا أخرى، فيمكن المضي بهما بمسارين متوازيين في نفس الوقت «كسبا» للوقت.

وتابع: لذلك نكرر مطالباتنا لسمو رئيس مجلس الوزراء بأن يحتكم للمحكمة الدستورية للاسترشاد بحكمها (عند قبول الطعن) سواء في التعديل على النظام الانتخابي الحالي أو عند البحث عن نظام انتخابي جديد يتلافى جميع عيوب الأنظمة السابقة ويكون معبرا حقيقيا وصادقا عن رغبة وإرادة الناخب، ويجنب الكويت الفوضى ويحفظ لها الاستقرار.

الطرح الطائفي والقبلي زاد خلال الأربع سنوات الماضية

المضاحكة: «نبيها خمس» استهدفت كسر هيمنة الحكومة على مخرجات الدوائر

أكد رئيس مركز اتجاهات للدراسات والبحوث خالد المضاحكة أن الدوائر الـ 5 ولدت بأزمة طاحنة وواكب تطبيقها أزمات متكررة ضربت استقرار الساحة المحلية إذ تم تشكيل الحكومة أكثر من 10 مرات ولم تتوقف الأزمات وتم حل مجلس الأمة في السنوات الأخيرة 3 مرات وقضت المحكمة الدستورية بانعدام مجلس 2012.

وقال المضاحكة في تصريح صحافي ان مركز اتجاهات للدراسات أجرى دراسة موسعة على تجربة الدوائر الانتخابية الخمس منذ تطبيقها وحتى الآن أظهرت نتائج ومؤشرات غاية في الأهمية تؤكد أن هذا النظام ومخرجاته كان سببا رئيسيا لسلسلة الأزمات وأن الحكومات المتعاقبة فشلت في التعامل معه، مشيرا إلى أن هذه الدراسة ستنشر بعد العيد كاملة وما سيقدم اليوم هو بعض المؤشرات.

الرصد الموضوعي لمركز اتجاهات أكد أن توالي الأزمات السياسية بهذا الشكل غير المسبوق والحدة غير المعهودة كان مواكبا مع المطالبة بالدوائر الخمس ثم إقرار الدوائر الخمس فلم تهدأ بعدها علاقة السلطتين فلا تكاد البلاد تخرج من أزمة حتى تدخل أزمة أخرى أشد خطرا ووطأة على استقرار البلاد مع المطالبة بالدوائر الخمس في مايو 2005 دشن لأول مرة اعتصاما واحتلالا من النواب لمنصة قاعة عبدالله السالم وكان ذلك أول استباحة للقاعة ولمنصة الرئاسة احتجاجا على مقترح الحكومة بتعديل الدوائر من نظام الـ 25 دائرة إلى الدوائر الـ 10 وتمسك النواب بالدوائر الـ 5.

وتطور التصعيد إلى تدشين النزول إلى الشارع تحت شعار «نبيها خمس» حينما وقفت مختلف التيارات السياسية وعدد من النواب المستقلين خلف هذا المطلب والآن تهدد كتلة نواب أغلبية مجلس 2012 المبطل بالنزول إلى الشارع احتجاجا على المساس بنظام الدوائر غير أن عددا من التيارات السياسية ترفض طرح نواب الأغلبية.

حيث وجه أول استجواب في تاريخ مجلس الأمة إلى رئيس مجلس الوزراء وتم حل مجلس الأمة ليشرع هذا الاستجواب الطريق إلى تقديم 13 استجوابا لرئيس الوزراء منها 12 استجواباً إلى رئيس الوزراء السابق الشيخ ناصر المحمد، وكان استجواب الدوائر الـ 5 بمثابة نافذة لتقديم استجوابات إلى رئيس الوزراء وهو ماساهم في توتير علاقة السلطتين بشكل حاد.

وفي يونيو 2006 ومع إقرار قانون الدوائر الخمس استمرت الأزمات وكرر النواب تجربة الاحتجاج والاعتصام والصعود إلى المنصة لرفض أجندتهم سواء في إقرار إسقاط القروض أو زيادة الـ 50 دينارا، ما أدى إلى حل مجلس الأمة في مارس 2008 لتجرى بعدها أول انتخابات بنظام الدوائر الخمس، وكان متوقعا أن تكون مخرجات الدوائر هي الأكثر تعبيرا عن مكونات المجتمع طالما أنها أقرت بضغط من الأغلبية النيابية أو ما كان يطلق عليه وقتها كتلة الـ 29، ومع ذلك عكست ممارسات نواب الدوائر الخمس تصعيدا مستمرا تجاه الحكومة بشكل غير مسبوق، حيث توالت الاستجوابات إلى رئيس الحكومة ومنها 3 استجوابات في غضون الأسبوع الأول من مارس 2009 لتقدم الحكومة استقالتها ويتم حل المجلس قبل أن يمر 10 أشهر من أول تجربة عملية للدوائر الخمس وكان ذلك أقصر مجلس أمة في تاريخ الحياة النيابية بعد استبعاد مجلس 2012 على اعتبار أن المحكمة الدستورية قضت بانعدامه أي كأن لم يكن.

وجرت الانتخابات الثانية بنظام الدوائر الخمس في مايو 2009 ولم تلب تركيبة المجلس طموحات الكثيرين، حيث بدأ العمل منذ اليوم الأول صوب تفجير علاقة السلطتين وصناعة الأزمات ولأول مرة تعرف التجربة النيابية الكويتية تصنيف الموالاة والمعارضة، وكل ذلك بفضل مخرجات الدوائر الـ 5 وكانت المقدمات السلبية لمجلس 2009 مؤشرا قويا على قدرة هذا المجلس على الاستمرار وتم حله تحت ضغط الاحتجاجات واقتحام البرلمان، كما استقالت الحكومة غير أن المحكمة أعادت هذا المجلس مجددا الذي لم يستطع أن يعقد جلساته وينتظر تقرير مصيره بقرار من صاحب السمو الأمير.

ومن الواضح أن قراءة تجربة الدوائر الخمس تؤشر إلى نتائج مهمة وغاية في الخطورة:

● المعارضة عندما تمسكت وأصرت على الدوائر الخمس بدلا من نظام الـ 25 دائرة كان ذلك بهدف التخلص من هيمنة الحكومة على مخرجات الانتخابات غير أن التجربة أثبتت أن أغلبية مجلس 2009 تحالفت مع الحكومة وهيمنت على القرار البرلماني وبالتالي فشلت الدوائر الخمس فشلا ذريعا في تحقيق هدف المعارضة أي ان المشكلة ليست في نظام الدوائر وإنما لها جذور في الممارسة البرلمانية سواء جاءت عن طريق الدوائر الـ 25 أو الدوائر الـ 5.

● المعارضة استهدفت من الدوائر الخمس القضاء على الفساد التشريعي بمعنى أن اتساع الدوائر وكثافة الناخبين ستحول دون شراء الأصوات أو نجاح نواب الخدمات غير أن الحقائق المجردة برهنت على انتشار المال السياسي في انتخابات الخمس، كما ظهرت أكبر قضية فساد تشريعي في تاريخ الحياة النيابية شهدها مجلس 2009 وهو نتاج الدوائر الخمس والمعروفة باسم «الإيداعات المليونية» أي النظام الانتخابي ليس هو المشكلة ويتعلق الأمر بالممارسات النيابية.

● كما أن التجاوز في ملف العلاج بالخارج بلغ ذروته مع مجلسي 2008 و2009 وكليهما كان نتاج الدوائر الخمس.

● الطرح الطائفي بلغ ذروته في الخطاب الانتخابي والسياسي للمرشحين وحدثت أزمات طائفية مختلفة انشغلت بها البلاد كادت أن تحرق الأخضر واليابس.

● كثرة ظاهرة الاستجوابات، فخلال 45 سنة من تاريخ مجلس الأمة لم يقدم إلا 41 استجوابا منذ بدء أول مجلس في 1963 وحتى مارس 2008 أي بمعدل استجواب كل سنة تقريبا في حين قدم النواب في 4 سنوات فقط التي تم تطبيق نظام الدوائر الخمس فيها 29 استجوابا أي بمعدل 7 استجوابات كل سنة وهو برهان واضح على أن مخرجات الدوائر الخمس هي من صنعت التأزيم والتوتر بشكل واضح.

● ووفق دراسة فإن تأزم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يشكل ما نسبته 41,3٪ من أسباب انتهاء عمر الحكومات المتعاقبة خلال السنوات الـ 50 الماضية وعددها 29 حكومة، وقد كان سبب انتهاء عمر 10 حكومات شكل الشيخ ناصر المحمد 7 منها و3 شكلها الشيخ جابر المبارك خلال السنوات الـ 6 الأخيرة أي منذ بدء المطالبة بالدوائر الـ 5 هو توتر علاقة السلطتين أي بنسبة 100٪ وهو مؤداه أن الدوائر الـ 5 فشلت في تطوير علاقة السلطتين نحو التعاون بموجب المادة 50 من الدستور بل ساهمت في توتير علاقة السلطتين ومن ثم ضرب استقرار الساحة المحلية.

● مع «الخمس» لم تقبل المعارضة بقرارات الأغلبية وتركت القاعة إلى الشارع

● 41 مساءلة سياسية في 45 سنة و29 في 4 سنوات أي 7 استجوابات كل عام

خالد المضاحكة

«البلدية» رداً على الطاحوس: نقوم بإعادة ودراسة وهيكلة الوظائف للموظفين

خالد الطاحوس

ردا على تصريح النائب خالد الطاحوس الذي انتقد من خلاله وقف الضبطية القضائية لمفتشي البلدية، أكد مدير إدارة شؤون الموظفين ببلدية الكويت خالد عبدالله القبندي ان الضبطية القضائية تمنح للموظفين ذات الوظائف الفنية المعتمدة من ديوان الخدمة، مشيرا الى ان البلدية تقوم حاليا بإعادة ودراسة وهيكلة هذه الوظائف للموظفين الذين يقومون فعليا بممارسة الضبطية القضائية وتحرير المخالفات وذلك حسب الاختصاصات وطبقا للقوانين المنظمة لذلك.

خلال غبقة رمضانية أقامها على شرف أبناء الدائرة الرابعة

الحجرف: لا ضرورة ملحة لتعديل الدوائر حالياً

مبارك الحجرف متوسطا جليل الحلاف وأحد الحضور

عواد الرميك يقدم التهاني

أقام المرشح السابق والناشط السياسي مبارك الحجرف غبقة رمضانية حضرها جمع غفير من أبناء منطقة الجهراء وعدد من أعضاء مجلسي الأمة والبلدي.

وأكد الحجرف ان هذه مناسبة للتعارف والتواصل مع أهل المنطقة والدائرة، حيث جرت العادة ان تكثر مثل هذه الغبقات في رمضان الكريم وعدم قطع التواصل مع أهل الدائرة وأخذ آرائهم والتشاور معهم حول العديد من المستجدات والخروج برؤية واضحة لمصلحة الوطن والمواطن خاصة في ظل عدم الاستقرار السياسي.

وقال: يجب عدم العبث بقانون الانتخابات الحالي وجعله ألعوبة ومن الحكمة في الزمان والمكان عدم تعديل هذا القانون في الوقت الحالي وجعل المجلس القادم هو الذي يقرر قانون الانتخابات القادم، مؤكدا انه لا يرى ضرورة ملحة لتعديل قانون الانتخابات الحالي من وجهة النظر الدستورية.

وأضاف: يجب وضع مصلحة الوطن نصب أعيننا ومن أهم الأولويات وعدم تفضيل المصالح الخاصة على المصالح العامة.

ورفع الحجرف في هذه المناسبة أسمى آيات التهاني والتبريكات لصاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد وإلى الحكومة الرشيدة والشعب الكويتي بمناسبة شهر رمضان المبارك أعاده الله على الأمة بالخير واليمن والبركات.

● فرج ناصر

جانب من الحضور أثناء الغبقة

الزميل هاني الظفيري مباركا